اقتصاد الحرب:
كيف حوّلت حرب الإبادة شكل الاقتصاد في قطاع غزة؟

رامي وليد الزايغ

مرصد
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

فهرس المحتويات:

تقديم 3
أولًا: التحولات في سلوك الأفراد 4
ثانيًا: التحولات في سلوك الأسواق 6
ثالثًا: التحولات في سلوك السلع 8
خاتمة 10

تقديم:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانًا بربريًا على قطاع غزة، مستمرًا حتى كتابة هذا المقال، وصل إلى درجة الإبادة الجماعية لسكان القطاع. وقد تسبب هذا العدوان في شلل تام في كافة مناحي الحياة، لا سيما الاقتصادية منها. وقد فاقت الأضرار الاقتصادية لهذا العدوان أي عدوان سابق؛ حيث كشف تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي أن قيمة الخسائر الاقتصادية التي شهدها قطاع غزة منذ بدء الهجمات البرية الإسرائيلية بلغت حتى يناير 2024 حوالي 18.5 مليار دولار، وهو ما يمثل 97% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2022. وقد أدى هذا العدوان إلى مجموعة من التحولات والتغيرات في السلوك الاقتصادي للأفراد والأسواق والسلع والخدمات، والتي سيتناول الباحث بعضها بشيءٍ من الملامح والآخر بالتفصيل.

يهدف المقال إلى تشخيص وتحليل السلوك الاقتصادي للأفراد وما نتج عنه من تغييرات في الإنفاق والاستهلاك وأنماطه وعاداته، وكذلك الادخار والأذواق والتحولات في العمل، مرورًا بدراسة السلوك الاقتصادي للأسواق وأهم التغيرات فيه، من حيث آلية عمل السوق ومواعيد وأماكن وأشكال التسوق. كما يسعى المقال لدراسة سلوك السلع وما طرأ عليها من ارتفاع وتشوه في الأسعار، وتحليل سلوكها الاقتصادي، وبيان أثر دخول المساعدات. وقام الكاتب بربْط ذلك السلوك بالنظرية والسياسات والقواعد الاقتصادية. وقد اعتمد الكاتب في هذا المقال على مشاهداته الحية، مدعومةً بأحدث الإحصاءات الصادرة عن المراكز المتخصصة مثل سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن الحيز المكاني لهذا المقال هو منطقة شمال قطاع غزة، والحيز الزماني هو بداية العدوان 07 أكتوبر 2023، حتى 01 يوليو2024.

أولاً: التحولات في سلوك الأفراد

يتأثر السلوك الاقتصادي للفرد في حالة الحرب بمجموعة من العوامل النفسية، مثل الخوف من انقطاع السلع من الأسواق، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى الإسراع لشراء السلع وتخزينها تحسبًا لإطالة أمد الحرب وانقطاعها من السوق.

يسعى الفرد أيضًا إلى تعظيم المنفعة من خلال شراء أكبر كمية من السلع بأقل سعر ممكن، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بشكل عقلاني ورشيد، وأنهم على وعيٍ تام بحاجاتهم وبكيفية إشباعها بأقل التكاليف الممكنة، وأن الأفراد يميلون دائمًا إلى تخزين أكبر قدر ممكن من السلع.

إضافة إلى ذلك، ثمة عوامل اقتصادية تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وتراجع حجم الادخار الفردي، مثل انخفاض الدخل لدى البعض وانعدامه لدى آخرين.

بالتالي ألقى هذا العدوان بظلاله على القرارات الاقتصادية للمواطن الغزي من خلال تغير المزاج والتوجه الاستهلاكي، وقدرته على الانفاق المالي مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية، وقد ظهر ذلك التحول من خلال صورٍ متعددة أبرزها:

تغير نمط الاستهلاك

نظرًا لاختفاء العديد من السلع في الأسواق، تحول اعتماد المواطنين من اللحوم الطازجة إلى اللحوم المعلبة، والمطبوخات الطازجة مثل البازيلاء والفاصولياء إلى الأنواع المعلبة منها، وكذلك البقوليات بشكل عام. ونظرًا للارتفاع الكبير في أسعار الدقيق وندرته في الأسواق، أصبح المواطن يعتمد على الأرز والمعكرونة كوجبة أساسية وربما وحيدة لدى بعض الأسر يوميًا.

ومع انعدام وجود الخضروات في الأسواق، أصبح الاعتماد شبه كلي على الخضروات المجففة مثل البصل والثوم، والخضروات المعلبة مثل معجون الصلصة.

تغير أولويات الإنفاق

نظرًا لظروف الحرب والنزوح، وندرة السلع في الأسواق، وتوقف الحركة الاقتصادية، أدى ذلك كله إلى عزوف المواطنين عن السلع غير الأساسية والإنفاق غير الضروري، وتوجههم نحو الإنفاق على السلع الأساسية والضرورية اللازمة للحياة.

انخفاض الانفاق الاستهلاكي

دفعت الحرب والأحداث المصاحبة لها نحو انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد نتيجة لعوامل عديدة، منها حالة عدم اليقين والخوف والقلق، وانعدام مصادر الدخل للعديد من الأسر، وانخفاض القوة الشرائية للعملة نتيجةً لأسباب سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقًا. ومن المهم الإشارة إلى أن القرارات أو التوجهات الاستهلاكية الحالية هي نتاج الظروف القاسية التي يفرضها العدوان، مثل ندرة السلع في الأسواق. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفض الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في قطاع غزة في الربع الأول من عام 2024 إلى 109 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 735 مليون دولار أمريكي في الربع المناظر من عام 2023، مما يعني انخفاضاً بنسبة 85%. وبحسب الجهاز المركزي أيضًا، فقد انخفض الاستهلاك في قطاع بنسبة 80% خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع المناظر له من عام 2022.

تغير العادات الاستهلاكية

تغير شكل الإستهلاك لدى الأفراد من خلال شراء الحاجيات والمستلزمات بشكل يومي، بدلًا من الشراء الشهري كما كان يتبعه الموظفون مثلًا، وأسبوعيًا للعاملين الذين يتلقون أجورهم بشكل أسبوعي. ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في الأسعار، وندرة المعروض من السلع، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السكني نتيجة كثرة النزوح.

ومن صور تغير عادات الشراء هو قيام المواطن بشراء بعض المستلزمات من الخضروات «بالحبة» أو «الأوقية»، حيث أصبح البائع عند سؤاله عن سعر سلعةٍ ما، مثل الفلفل الأخضر، يجيب بسعر «الأوقية» بدلًا من سعر الكيلو كما كان معروفاً لدى مواطني غزة؛ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار.

تراجع الادخار الفردي

من الطبيعي، عندما تتعطل الحياة وتتوقف العجلة الاقتصادية، ويصبح آلاف المواطنين بدون فرص عمل أو مصدر دخل كما هو حاصل خلال العدوان، أن يتوقف الأفراد عن الادخار. ونتيجة لذلك، يضطرون تلقائيًا إلى تغطية احتياجاتهم ومستلزماتهم من مدخراتهم الفردية.

التحول في العمل

أصبح المتجول في الأسواق يجد أن الغالبية العظمى من البائعين هم من أصحاب الوظائف الحكومية والخاصة. وذلك يعود بشكل أساسي إلى التأخر في تلقي الرواتب أو انقطاعها لدى بعض العاملين، مثل عمال المياومة في القطاع الخاص. لذا، يبحث الكثيرون عن مصدر دخل لأسرهم. فتجد على سبيل المثال، أصحاب الشهادات العليا، والمدرسين، والمهندسين، والمحاسبين، والفنيين، والعاملين، والكثير من فئات المجتمع الأخرى، يبيعون ويشترون في السوق كوسيلة لتحصيل الرزق وسد احتياجات أسرهم.

تغير التوجهات الاستثمارية

أدى توقف العجلة الاقتصادية إلى توجه المواطنين ممن يمتلكون السيولة النقدية إلى العمل في التجارة، وخاصة في تجارة السلع الأساسية، والغير أساسية بشكل عام. يأتي ذلك بحثًا عن مصدر دخل أو كاستثمار للمال في ظل عدم القدرة على القيام بأعمال استثمارية أخرى. ووفقًا لسلطة النقد الفلسطينية، فقد تراجع الإنفاق الاستثماري في فلسطين خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 28%، حيث يستحوذ قطاع غزة على حوالي 92% من هذا التراجع.

تحييد الجودة والاذواق

أدى انقطاع السلع في الأسواق إلى إهمال المواطن الغزي للجودة والذوق في شراء السلع، حيث أصبح مكتفيًا بسد الحاجة فقط. فأصبح مضطرًا لشراء ما هو متوفر في الأسواق من سلع غذائية، بغض النظر عن جودتها أو ذوقها. على سبيل المثال، نتيجة لانقطاع الدقيق الأبيض، لجأ المواطن إلى شراء القمح وطحنه، وعندما انقطع القمح، اتجه إلى شراء الشعير والذرة الجافة كبديل.

ثانياً: التحولات في سلوك الأسواق

أدى الحصار الشامل والمطبق الذي فرضته إسرائيل بداية عدوانها على القطاع، ومنع إدخال المساعدات والمعونات الإغاثية كافة، وتدمير البنية التحتية، وقطع إمدادات الكهرباء، وقصف المراكز التجارية وحرقها مثل مول كيرفور ومترو مول في مدينة غزة، وعمليات الاقتحام البري للمدن والأحياء، وطلبات الإخلاء والنزوح إما إلى جنوب القطاع أو إلى أماكن أخرى داخل شمال القطاع، كل ذلك أسفر عن تحول في طبيعة وسلوك الأسواق، وقد ظهر ذلك من خلال:

آلية السوق

تحدد آلية السوق بشكلها الطبيعي والاعتيادي أسعار السلع، حيث تعمل الأسواق وفقًا لمستويات الطلب والعرض، والمنافسة بين البائعين. وتتسم بشدة وسرعة التقلب في الكميات والأسعار، وذلك من خلال التقاء قوى الطلب والعرض، وبالتالي يتحدد السعر التوازني لأي سلعة. لقد خلقت ظروف العدوان تشوهات جَمَّة في آليات السوق، ويعود ذلك إلى اختفاء العرض، واستفحال الاحتكار، وظهور طبقات غير تجارية أو غير رسمية تعرف بأصحاب البسطات. كما وقد غاب المنظم أو الرقابة الحكومية، مما أدى إلى عدم قدرة المستهلك على معرفة الأسعار أو الكميات المتاحة. وبالتالي، انتقل الاقتصاد من حالة الاقتصاد المنظم إلى الاقتصاد غير المنظم. ويمكن القول أيضًا أن حالة الأسواق في قطاع غزة عمومًا تعكس خصائص «السوق الغير رسمية».

أماكن التسوق

تركزت مراكز التسوق الجديدة في الأماكن التي يتواجد أو ينزح إليها المواطنون نتيجةً للاقتحامات والعمليات البرية التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي. على سبيل المثال، برزت أسواق جديدة تعرف باسم «أسواق الحرب» أو «أسواق النزوح»، مثل أسواق العباس والمغربي والصناعة، والتي ظهرت أثناء نزوح سكان المناطق الشرقية والشمالية في مدينة غزة إلى مناطق غرب المدينة. وقد أصبحت هذه الأسواق مركزية ويعتمد عليها الغزيُّون بشكل كبير. ومع عودة السكان لمنازلهم فقد أُغلِق العديد من الأسواق، مثل سوقَيّ الصناعة والعباس، بينما قلَّ الإقبال على السوق المغربي بشكل كبير بعد عودة النازحين إلى بيوتهم عند انتهاء ما يسمى بالعمليات العسكرية بالمنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك من الأسواق ما تركز بجانب مراكز الإيواء التي ينزح إليها السكان، مثل سوق يافا بجوار مدرسة يافا، وسوق الفلاح بجانب مدرسة الفلاح، والعديد من أماكن النزوح المختلفة.

شكل الأسواق

أغلقت المولات والسوبرماركت والمحال التجارية أبوابها، إما نتيجة القصف والتدمير والحرق، أو نتيجةً لنزوح مالكيها. حيث أصبحت الأسواق عبارة عن بسطات وعرائش صغيرة مفروشة في الشوارع والمفترقات الرئيسية في المدينة بين الركام وفوق الأنقاض.

مواعيد التسوق

أصبحت مواعيد التسوق تقريبًا من الساعة التاسعة صباحًا حتى آذان المغرب، أي حوالي الساعة 7:00 مساءً، وذلك نظرًا لاضطراب الأوضاع الأمنية بشكل أساسي وعدم وجود مقومات الاستمرار بالبيع والشراء مساءً، مثل توقف إمدادات الكهرباء والطاقة بشكل عام. وهذا مغاير تمامًا لما كان عليه الحال قبل العدوان، حيث كانت المراكز والأسواق التجارية تعمل حتى منتصف الليل.

موجودات الأسواق

أصبحت الأسواق تعتمد على ما هو موجود من مخزونٍ لدى التجار قبل بدء العدوان وإطباق الحصار على القطاع، أو على الكميات القليلة جدًا التي تُهرّب من جنوب القطاع، والتي لا تغطي حجم الطلب الكبير من المواطنين. ويقوم أصحاب شاحنات المساعدات التي تدخل لشمال القطاع بتهريب بعض المستلزمات الأساسية مثل الطحين والخضروات والسكر والأرز، وذلك إما لعائلاتهم أو لبيعها في الأسواق بأسعار خيالية جدًا. علاوة على ذلك، يساهم البعض في الأسواق ببيع جزء من المساعدات التي استلموها، نظرًا لحاجتهم الماسة للسيولة النقدية.

ثالثاً: التحولات في سلوك السلع

شهد السلوك الاقتصادي للسلع جملةً من الضغوط والتحولات نتيجة لإغلاق المعابر وقطع الإمدادات ومنع دخول أي بضائع أو مساعدات. ومن الجدير بالذكر أن سلوك السلع تركَّز بشكل أساسي على ارتفاع أسعارها، حيث وصلت إلى مستويات قياسية، مع تسجيل ارتفاعات بعشرات الأضعاف في كثيرٍ من السلع، مما يتوافق مع القاعدة الاقتصادية: كلما زاد الطلب على سلعة ما ارتفع سعرها». وبحسب سلطة النقد الفلسطينية، فقد ارتفع معدل التضخم في قطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 120.3%. كما اتسم سلوك الأسعار بالتقلب الشديد والمستمر، حيث تتغير الأسعار كل يوم تقريبًا، ومن بسطةٍ لأخرى، حتى خلال اليوم الواحد بفارق سعر ملحوظ. شملت هذه التحولات السلع الأساسية وغير الأساسية، لكن الأساسية كانت الأكثر تأثرًا. ونستعرض فيما يلي أهم التحولات في سلوك السلع:

تحليل أسعار السلع الأساسية

اتخذت أسعار السلع الأساسية منحًى تصاعديًا بشكلٍ كبيرٍ جدًا، حيث تصل إلى أضعاف عدة. في الجدول التالي يقوم الباحث بدراسة وتحليل بعض السلع الأساسية ويعطي لمحة عامة عن أسعارها وأبرز التغيرات التي طرأت عليها[1]:

م	السلعة	الوحدة	السعر قبل العدوان	السعر أثناء العدوان [2]
1	الدقيق	كيلو جرام	0.55	35-2.7
2	القمح	كيلو جرام	0.80	14-3
3	السكر	كيلو جرام	0.80	24-0.80
4	غاز الطهي	كيلو جرام	1.3	41-1.3
5	طبق البيض	طبق	3	73-8
6	الزيوت النباتية	لتر	2	8-2
7	الأرز	كيلو جرام	2	24-2

(1) الأسعار بعملة الدولار الأمريكي.
(2) يشير إلى أقل وأعلى سعر بيعت به السلعة خلال فترة العدوان.

-الدقيق الأبيض[3]: يعتبر الدقيق أكثر السلع المتأثرة بالعدوان وتداعياته، حيث وصل إلى مستويات سعرية غير مسبوقة، وقد شهد انقطاعًا كاملًا من الأسواق في بعض الأوقات. ويعتبر الدقيق الأبيض أكثر سلعة تضاعف سعرها خلال العدوان، حيث وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي 100 ضعف مقارنة عمّا كانت عليه من قبل. ويعود ذلك إلى العرض والطلب في الأسواق، حيث كان سعر شوال الطحين وزن 25 كيلو جرام حوالي 10 دولارات أمريكية، وقفز إلى حوالي 600-800 دولار أمريكي للشوال الواحد خلال آذار ونيسان 2024. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- النُّدرة: نتيجة لمنع إدخاله من قبل الاحتلال الإسرائيلي في ظل سيطرته على المعابر والمنافذ كافة، ونفاذ مخزونه لدى البائعين والمواطنين.
- حجم الطلب المهول: حيث يعتمد الغزيون عليه بشكل كامل في وجبات الطعام.
- إغلاق المخابز: والذي أجبر الأسر على شراء الدقيق من الأسواق وعجنه وخبزه.
- إعادة فتح بعض المصالح التجارية: التي تستخدم الدقيق كمكوِّن أساسي في تصنيع منتجاتها، مثل محلات الحلويات التي أوصلت الأسعار إلى ارتفاعات خيالية تصل إلى حوالي 30-100 ضعف، وذلك حسب المعروض من السلعة، وفي هذه الحالة يشتري صاحب المصلحة الدقيق بأي ثمن لأنه لا يتحمل أي تكاليف جديدة، فمهما ارتفع سعر المدخلات وتكاليف التصنيع يقوم بتحميلها على المستهلك، أما قبل إعادة فتح تلك المصالح تضاعف السعر إلى حوالي 20 ضعف فقط لأن البائع والمشتري يعلمان أنه لا يمكن زيادة السعر أكثر من ذلك، لعدم قدرة المواطن على الشراء.
- تعرض الدقيق للسلب والسرقة أحيانًا من قبل الغوغائيين، واحتكاره وبيعه في الأسواق بأسعار خيالية جدًا.

-القمح: يعتبر القمح من السلع قليلة الطلب لدى الغزيين، ولكن مع ندرة توفر الدقيق الأبيض وارتفاع أسعاره، ازداد الطلب عليه كسلعة بديلة. وقد تضاعف سعر الكيلو جرام الواحد من القمح إلى حوالي 20 ضعف، حيث ارتفع من دولار أمريكي واحد للكيلو إلى حوالي 20 دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلعة قد اختفت تقريبًا من الأسواق منذ شباط 2024.

- السكر: شهدت أسعار السكر سلسلة ارتفاعات متتالية، ووصلت إلى مستويات قياسية، حيث تضاعف سعر الكيلو جرام الواحد حوالي 30 ضعف للأشهر نيسان وأيار وحزيران 2024.

- غاز الطهي: شهد غاز الطهي نموًا سعريًا كبيرًا، حيث تضاعف سعر كيلو الغاز حوالي 30 ضعف مقارنة بسعره قبل العدوان بين شباط وحزيران 2024.

- طبق البيض: أدى تدمير الثروة الحيوانية وتحديدًا مزارع الدجاج البَيَّاض، وارتفاع أسعار المدخلات، إلى ارتفاع سعر طبق البيض ووصوله إلى حوالي 26 ضعف سعره قبل العدوان.

- الزيوت النباتية: اتسمت أسعار الزيوت النباتية بالثبات النسبي، إلا أنها شهدت ارتفاعًا متأخرًا في الأسعار، وتحديدًا في أواخر أيار وحزيران 2024. ويُعزى ذلك لانخفاض حجم الطلب عليها نظرًا لقلة استخدامها، حيث أثر انقطاع الخضروات واللحوم البيضاء وندرة اللحوم الحمراء على تراجع الطلب عليها. كما إلى أن استخدام الزيوت كوقود للسيارات ولصناعة الحلويات وبعض الأطعمة مثل الطحينة، أدى إلى نفاذ مخزونها من الأسواق وبالتالي ارتفاع سعرها.

- الأرز: اعتمد الغزيون في الشمال على الأرز كوجبة أساسية بديلًا عن الخبز، نظرًا للعرض الكبير منها في الأسواق وثبات أسعارها النسبي من بداية العدوان حتى نيسان 2024. إلا أنها شهدت ارتفاعًا قياسيًا في الفترة ما بين أيار وحزيران 2024؛ نتيجةً لندرة المعروض منها.

(3) رغم الارتفاع الجامح الذي شهدته سلعة الدقيق الأبيض نتيجة ندرة المعروض منه إلا أنه شهد هبوطًا عنيفًا في السعر نتيجة لكثافة إدخاله من قبل المنظمات الدولية فقد وصل سعر الشوال الواحد وزن 25 كيلوجرام، إلى أقل من سعره قبل العدوان حيث يباع في الأسواق في الفترة الزمنية من (أيار- حزيران 2024) بسعر 2-3 دولارات أمريكي للشوال الواحد، علمًا أن سعره قبل العدوان حوالي 10 دولار أمريكي، ويعتبر هذا مظهرًا من مظاهر التشوه في الأسعار وفي آليات السوق.

أسباب ارتفاع أسعار السلع

يُعزى سبب ارتفاع أسعار السلع إلى عدة عوامل، أهمها ندرة المعروض من السلعة، وارتفاع حجم الطلب، وشح البدائل، واحتكار التجار والبائعين لبعض السلع، والانخفاض الاستثنائي في قيمة العملة المتداولة نتيجةً لظروف السوق. أما في حالة السلع غير الأساسية، يمكن إضافة سبب وجيه لارتفاع أسعارها، وهو ارتفاع أسعار السلع الأخرى وبالأخص الأساسية منها، وهو ما يعرف بعدوى الأسعار. وقد شهدت الأسعار تقلبات كبيرة من يوم لآخر نتيجة لظروف السوق.

وعلى الرغم من دخول بعض المساعدات، إلا أن الأسعار استمرت بالإرتفاع بسبب إدخال المساعدات بشكل متقطع، مما يخلق فجوة كبيرة بين حجم الطلب وحجم العرض، حيث أن المعروض من السلع لا يغطي احتياجات السوق.

ارتفاع أسعار جوالات آيفون

تعتبر أجهزة الهاتف المحمول من السلع الكمالية، ولكن بعض الأنواع، مثل هواتف «آيفون» شهدت ارتفاعًا مضاعفًا في الأسعار، وبالأخص تلك التي تدعم ما يعرف «بالشرائح الإلكترونية». يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب عليها نتيجةً لانقطاع خدمات الإنترنت، مما جعلها خيارًا مطلوبًا بشكل أكبر.

أثر دخول المساعدات على أسعار السلع

أدى إدخال المساعدات مثل الطحين والمعلبات، إلى زيادة المعروض من السلع في الأسواق مما ساهم في تحقيق شبه اكتفاء ذاتي لدى المواطن. هذا التحسن في المعروض أدى إلى خفض الطلب على بعض السلع، وبالتالي ساهم في انخفاض أسعارها. ومثال ذلك الدقيق، الذي تم إيضاحه في مرجع سابق رقم (3).

خاتمة

في الختام، نستطيع القول إنَّ العدوان الإسرائيلي قد أحدث تغييرًا نوعيًا وملموسًا وكبيرًا في السلوك والتوجهات الاقتصادية لدى المواطنين. ولم يكن هذا التغيير نتيجة رضى أو قناعة الأفراد، ولكن تماشيًا مع الظروف وتسييرًا لمتطلبات الحياة. يتوافق بعض هذا السلوك مع النظرية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تبقى بعض السلوكيات والعادات مرتبطة بفترة ما بعد الحرب. كما أدى العدوان إلى خلق مشاكل جَمَّة في الأسواق، وتغييرات كبيرة في آليات السوق، مما أسفر عن الكثير من التشوهات فيها. بالإضافة إلى ذلك، ساهم العدوان أيضًا في خفض بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الادخار والاستهلاك.

ومما نستنتجه أيضًا أنَّ العدوان خلق ضغطًا متأرجحًا على أسعار السلع بين الصعود والهبوط، وذلك بسبب حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار وغياب الجهة الرقابية الناظمة.

واستنتج الباحث أن العدوان قد عمل على خلق ما يعرف باقتصاد الحرب، الذي سيأخذ حيزًا كبيرًا من التوثيق والتشخيص والتحليل في فترة ما بعد الحرب.

المراجع:

مجموعة البنك الدولي، تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة لأضرار البنية التحتية في غزة، 2 نيسان 2024، https://bit.ly/3Uak4BD

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2024)، رام الله – فلسطين، حزيران 2024، https://bit.ly/3BKL30r

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحصاد االاقتصادي 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، 30 كانون أول 2023، رام الله – فلسطين، https://bit.ly/3XXqUvu

سلطة النقد الفلسطينية تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الأول 2024م، https://bit.ly/3YcyxOW